الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA
ازدهار البلدان كرامة الإنسان

النشرة العربية حول سياسات المنافسة

تموز/يوليو 2026 · العدد 2
E/ESCWA/CL6.GCP/2026/ACF/Bulletin.2

كلمة تمهيدية

في السنوات الأخيرة، تزايد إدراك المنطقة العربية للدور الحيوي الذي تؤدّيه المنافسة العادلة والأسواق الحسنة الأداء في بناء اقتصادات قوامها المرونة والشمولية، وقادرة على تحفيز الابتكار.

ويغطي هذا العدد الثاني فترة اتّسمت بكثافة تشريعية غير معتادة. فقد دخل أول قانون للمنافسة في فلسطين حيّز النفاذ. وأقرّ الأردن أوسع تعديل على نظامه منذ عام 2004. واستكملت الإمارات العربية المتحدة إطاراً أُعلن عنه لأول مرة في عام 2023. ووافق البرلمان المصري على أشمل مراجعة لقانون المنافسة منذ عقدين. وأصدر العراق أول مبادئ توجيهية للاندماج بعد ستة عشر عاماً من صدور قانونه. ودخل نظام جديد للكوميسا حيّز النفاذ في سبع دول عربية أعضاء.

وواكب الإنفاذ هذه التطوّرات. فقد أغلقت السلطات في المغرب والمملكة العربية السعودية وتونس ملفات شملت المنصّات الرقمية والمدفوعات الإلكترونية والصناعات الدوائية والتغليف. وفي المقابل، شهدت الكويت تضييقاً على صلاحياتها في الإنفاذ بموجب حكمين دستوريين.

وبينما تواصل السلطات الوطنية تعزيز الأطر القانونية وتحسين سبل الإنفاذ وتعميق أواصر التعاون، لم تكن الحاجة إلى تبادل المعرفة وإبراز الجهود الإقليمية على هذا القدر من الأهمية من قبل.

لمحة داخلية

مستجدات المنافسة الإقليمية
أبرز المستجدات في القوانين والسياسات: فلسطين والأردن والإمارات ومصر والعراق والمغرب والسعودية وتونس.

زاوية الإسكوا
المنتدى العربي للمنافسة، وسلسلة الأطر التشريعية لبيئة الأعمال، والبوابة التشريعية العربية.



مستجدات المنافسة الإقليمية

تطورات تشريعية ومؤسسية

دخول أول قانون شامل للمنافسة في فلسطين حيّز النفاذ

دولة فلسطين | تشرين الثاني/نوفمبر 2025



في 27 أيار/مايو 2025، صدر القرار بقانون رقم 11 لسنة 2025 بشأن المنافسة، ونُشر في الوقائع الفلسطينية العدد 226. وهو أول نظام مستقل للمنافسة في فلسطين. وأعلن ديوان الوقائع الفلسطينية دخول القانون حيّز النفاذ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أي بعد ستة أشهر من النشر.

ويحظر القانون الاتفاقات المناهضة للمنافسة، ويعالج إساءة استغلال الوضع المهيمن، ويستحدث نظاماً لمراجعة عمليات التركّز الاقتصادي. وينشئ لجنة للمنافسة يرأسها وزير الاقتصاد الوطني، إلى جانب إدارة عامة للمنافسة داخل الوزارة تتلقى الشكاوى وطلبات التركّز الاقتصادي. وقد أثار ائتلاف أمان مخاوف بشأن افتقار اللجنة إلى الشخصية الاعتبارية المستقلة والاستقلال المالي والإداري.

للاطلاع على المزيد

نظام جديد للكوميسا يسري في سبع دول عربية أعضاء

جزر القمر وجيبوتي ومصر وليبيا والصومال والسودان وتونس | كانون الأول/ديسمبر 2025

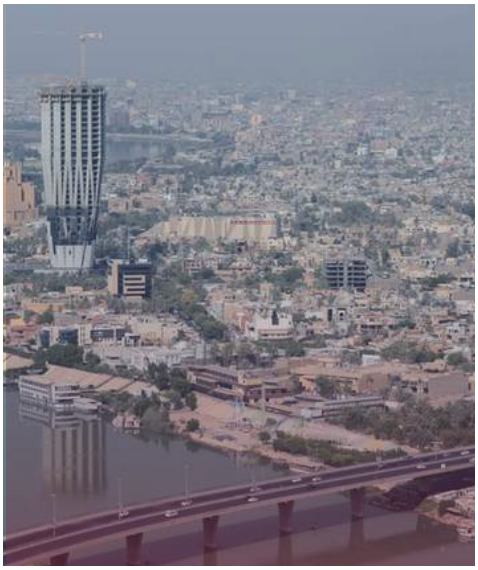
في 4 كانون الأول/ديسمبر 2025، اعتمد مجلس وزراء الكوميسا لوائح المنافسة وحماية المستهلك لعام 2025 والقواعد المرافقة لها، ودخلت حيّز النفاذ في 5 كانون الأول/ديسمبر 2025 لتحلّ محلّ إطار عام 2004. وأُعيدت تسمية الجهة التنظيمية لتصبح لجنة الكوميسا للمنافسة وحماية المستهلك، بما يعكس ولايتها المزدوجة.



وينقل الإصلاح التكتّل من نهج متساهل إلى نظام رقابة موقِفة كاملة على عمليات الاندماج. فلم يعد بوسع الأطراف إتمام صفقة خاضعة للإخطار قبل الحصول على الموافقة، وقد يترتب على المخالفة غرامات تصل إلى 10 في المائة من الإيرادات المحققة داخل السوق المشتركة. وحُدِّدت رسوم التقديم بنسبة 0.1 في المائة بحد أقصى 300 ألف دولار أمريكي. وتبقى مدة المراجعة 120 يوماً.

وفي 13 كانون الثاني/يناير 2026، أصدرت اللجنة المذكرة التوجيهية رقم 1 لعام 2026، موضحةً الترتيبات الانتقالية والاستثناءات ومعاملة الصفقات الرقمية. وأُطلق الإطار الجديد رسمياً في 24 شباط/فبراير 2026.

للاطلاع على المزيد



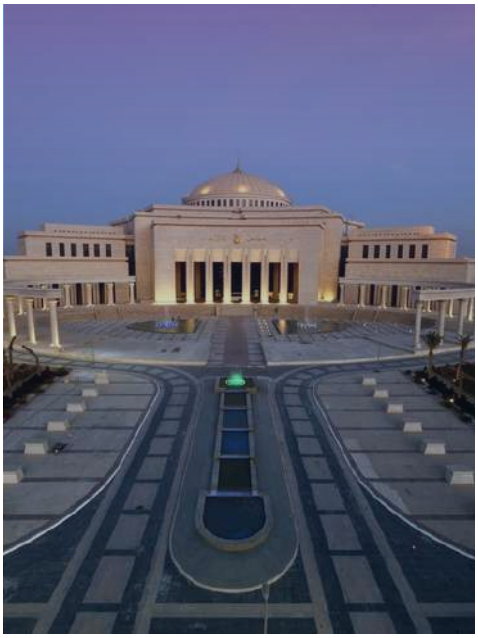
العراق يصدر أول مبادئ توجيهية للاندماج

العراق شباط/فبراير 2026

في شباط/فبراير 2026, أصدر مجلس المنافسة ومنع الاحتكار العراقي دليله بشأن الاندماجات والممارسات التجارية المقيِّدة. وهو أول إطار إجرائي منظّم منذ صدور قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم 14 لسنة 2010, الذي ظلّ الإنفاذ في ظلّه نظرياً إلى حد بعيد.

ويفعّل الدليل الأحكام القائمة ويبيّن كيفية مراجعة المجلس لعمليات الاندماج والاستحواذ والاتفاقات المقيِّدة. وخلافاً للاتجاه الإقليمي نحو المعايير القائمة على الإيرادات, يُبقي العراق على معيار الحصة السوقية المنصوص عليه في المادة 9. فتُشترط الموافقة المسبقة حين تسيطر الأطراف مجتمعةً على 50 في المائة على الأقل من إجمالي الطاقة الإنتاجية أو المبيعات في السوق المعنية.

للاطلاع على المزيد



البرلمان المصري يقرّ أوسع مراجعة لقانون المنافسة منذ عام 2005

مصر نيسان/أبريل 2026

في نيسان/أبريل 2026, أقرّ مجلسا البرلمان المصري بصيغة نهائية تعديلات تستبدل أجزاءً واسعة من القانون رقم 3 لسنة 2005 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. وقد وافق مجلس الشيوخ في مطلع نيسان/أبريل, وتبعه مجلس النواب في 22 من الشهر نفسه. وتنتظر التعديلات تصديق رئيس الجمهورية والنشر في الجريدة الرسمية قبل دخولها حيّز النفاذ.

وتحوّل الحزمة الهيئة المصرية للمنافسة إلى جهة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية بدلاً من مجلس الوزراء. وتكتسب الهيئة صلاحية فرض غرامات إدارية مباشرةً من دون انتظار أحكام قضائية. وتبلغ العقوبات على الممارسات المقيّدة للمنافسة 15 في المائة من إيرادات المنتج المعني, مع سقف ثابت قدره 700 مليون جنيه مصري إذا تعذّر تحديد الإيرادات. وتُنشأ للمرة الأولى لجنة عليا للحياد التنافسي برئاسة رئيس مجلس الوزراء.

للاطلاع على المزيد

الإمارات تستكمل إطارها التنظيمي للمنافسة

الإمارات العربية المتحدة نيسان/أبريل 2026



أوردت النشرة في عددها الأول تفعيل عتبات الرقابة على عمليات الاندماج بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 3 لعام 2025. واكتمل الإطار في نيسان/أبريل 2026, حين أصدر مجلس الوزراء القرار رقم 59 لعام 2026 المتضمّن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم 36 لسنة 2023. وتحلّ اللائحة محلّ لائحة عام 2014, ودخلت حيّز النفاذ في 30 تموز/يوليو 2026, لتسدّ فجوة امتدت أكثر من ثلاثين شهراً.

ويتعلق أهم تغيير موضوعي بمفهوم الهيمنة. فلم يعد الوضع المهيمن يُحدَّد بعتبة الحصة السوقية البالغة 40 في المائة وحدها, بل باتت عوامل نوعية مثل الموارد المالية وحواجز الدخول وخيارات المستهلك جزءاً من التقييم. وبمجرد نشر وزارة الاقتصاد والسياحة معلومات أساسية عن صفقة مُخطر بها, يُتاح للأطراف المعنية 15 يوم عمل لتقديم آرائها أو أدلتها أو اعتراضاتها.

للاطلاع على المزيد



الأردن يقرّ القانون رقم 8 لسنة 2026 ويلغي معيار الحصة السوقية للإخطار

الأردن | أيار/مايو 2026

أوردت النشرة في عددها الأول إحالة مشروع التعديلات إلى لجنة الاستثمار النيابية في آذار/مارس 2025. وقد اكتملت العملية في 23 نيسان/أبريل 2026، حين أقرّ الأردن القانون رقم 8 لسنة 2026 المعدّل لقانون المنافسة رقم 33 لسنة 2004. ونُشر القانون المعدّل في الجريدة الرسمية ودخل حيّز النفاذ في 23 أيار/مايو 2026.

وتوسّع التعديلات تعريف التركّز الاقتصادي بما يتجاوز النقل الشكلي للملكية أو السيطرة القانونية، وتلغي عتبة الإخطار القائمة على الحصة السوقية، وتستحدث مراجعة رسمية على مرحلتين. كما تُعزَّز صلاحيات مديرية المنافسة في التحقيق ومعالجة المخالفات، وتُرفع العقوبات على عدم الامتثال بصورة ملموسة. وأُلغي الإعفاء الذي كان متاحاً للاتفاقات ذات الأثر الضعيف على المنافسة.

للاطلاع على المزيد

قرارات الإنفاذ

المغرب يسوّي أول قضية كبرى بشأن المنصّات الرقمية

المغرب | تموز/يوليو 2025

في 24 تموز/يوليو 2025، صادق مجلس المنافسة المغربي على اتفاق تسوية مع إحدى منصّات طلب الوجبات وتوصيلها رقمياً استناداً إلى المادة 37 من القانون رقم 104.12، منهياً بذلك المسطرة النزاعية التي فُتحت بموجب قرار الإحالة التلقائية رقم 20/2024. وتناول التحقيق السوق الوطنية لمنصّات طلب الوجبات وتوصيلها رقمياً.

وشملت المآخذ إساءة استغلال وضع مهيمن، واستغلال حالة التبعية الاقتصادية للشركاء التجاريين، وممارسة أسعار منخفضة بشكل غير طبيعي. وبموجب التسوية، حذفت الشركة بنود الحصرية من عقودها مع المطاعم وسائر الشركاء، من دون أي زيادة في العمولة، والتزمت بتعزيز الشفافية ودفعت مبلغ التسوية. وتُعد القضية من أوائل القضايا في المنطقة التي أُغلق فيها تحقيق يخص منصّة رقمية عبر التزامات تفاوضية.

للاطلاع على المزيد



السعودية تسجّل أعلى حصيلة لمراجعة الاندماجات وتغرّم ثلاث عشرة منشأة

المملكة العربية السعودية | كانون الأول/ديسمبر 2025

راجعت الهيئة العامة للمنافسة 406 طلبات تركّز اقتصادي في عام 2025. وأصدرت 271 شهادة عدم ممانعة، بزيادة قدرها 34.2 في المائة عن عام 2024، إلى جانب 135 شهادة تفيد بعدم لزوم الإخطار. وبلغت القيمة الإجمالية للصفقات المراجَعة نحو 1.97 تريليون ريال سعودي، بمتوسط مدة مراجعة قدره 5.4 أيام. واستأثر المستحوذون الأجانب بنسبة 75 في المائة من الطلبات.

وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2025، أعلنت الهيئة فرض غرامات بلغ مجموعها 36,918,885 ريالاً سعودياً على 13 منشأة للاتفاق على تحديد الأسعار خلافاً للمادة 5 من نظام المنافسة. وتنشط المنشآت المخالفة في قطاعات الصيدليات ومستلزمات الأطفال، والنفايات البلدية وإعادة التدوير، وتجارة الجملة للمستلزمات الطبية والألبان، والإعلان والإعلام.

وكانت الهيئة قد أصدرت النسخة الخامسة من دليل مراجعة التركّزات الاقتصادية في 8 نيسان/أبريل 2025، موسّعةً مفهوم السيطرة ومميّزةً بين السيطرة الإيجابية والسلبية.

للاطلاع على المزيد



مجلس المنافسة التونسي يفرض عقوبات بقيمة 4.2 مليون دينار

تونس | كانون الأول/ديسمبر 2025

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، أصدر مجلس المنافسة التونسي ثلاثة قرارات بمعاقبة شركات على ممارسات مناهضة للمنافسة، استناداً إلى الفصل 5 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار. وبلغ مجموع العقوبات المالية 4.2 مليون دينار تونسي.

وقضى القرار الأول بتغريم شركة تنشط في الصناعة الدوائية مبلغ 1.2 مليون دينار. وفرض قرار آخر عقوبات بمجموع 500 ألف دينار على شركات في قطاع التغليف. ويواصل المجلس البناء على مراجعة النظراء التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 2022 لقانون وسياسة المنافسة في تونس.

للاطلاع على المزيد



المغرب يستكمل تفكيك احتكار الأداء الإلكتروني

المغرب | تموز/يوليو 2026

بموجب القرار رقم 152/2024 الصادر في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، جعل مجلس المنافسة إلزاميةً الالتزامات المقدَّمة من المشغّل المسيطر على المدفوعات البينية بالبطاقة والأبناك المساهمة فيه. ومنع القرار المشغّل من استقطاب تجّار جدد اعتباراً من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وألزمه بتفويت كامل محفظة عقود التجّار في أجل أقصاه 31 كانون الثاني/يناير 2026 للعقود الخاصة و30 نيسان/أبريل 2026 للعقود العمومية. كما ضمن لمؤسسات الأداء الولوج إلى خدمات المشغّل وفق شروط منصفة وشفافة وغير تمييزية.

وفي 10 تموز/يوليو 2026، أصدر بنك المغرب ومجلس المنافسة بلاغاً مشتركاً رحّبا فيه بنتائج تعاونهما المؤسسي بشأن سوق الأداء بالبطاقة وتنفيذ الالتزامات المذكورة.

للاطلاع على المزيد

التعاون وبناء القدرات

تعميق التعاون الثنائي والإقليمي

إقليمي | أيلول/سبتمبر 2025

أُبرم عدد من أدوات التعاون خلال الفترة. ففي 20 شباط/فبراير 2025، وقّعت الهيئة العامة للمنافسة السعودية ومجلس المنافسة العراقي مذكرة تفاهم للتعاون. وفي أيار/مايو 2025، وقّعت وزارة الاقتصاد الإماراتية مذكرة مع الهيئة المصرية للمنافسة تغطي تبادل الخبرات والتدريب المشترك والتعاون في التحقيقات على مدى أربع سنوات، مع إتاحة الوصول إلى مركز الأونكتاد للتدريب في القاهرة.



وفي أيلول/سبتمبر 2025، انضمّت الإمارات العربية المتحدة إلى مذكرة تفاهم مجموعة بريكس بشأن المنافسة، خلال المؤتمر الدولي التاسع للمنافسة المنعقد في كيب تاون. وعقدت شبكة المنافسة العربية، التي أُطلقت في آذار/مارس 2022، اجتماعها السنوي الرابع في 2025.

للاطلاع على المزيد

السعودية مقرّ إقليمي لبرنامج بناء القدرات في مجال المنافسة

المملكة العربية السعودية كانون الأول/ديسمبر 2025



في كانون الأول/ديسمبر 2025، أعلنت الهيئة العامة للمنافسة أن المملكة العربية السعودية ستستضيف، بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، برنامج بناء القدرات الإقليمي في مجال المنافسة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استناداً إلى مذكرة تفاهم مبرمة بين المملكة والمنظمة. وتهدف المبادرة إلى تحسين بيئة الأعمال ورفع كفاءة الأسواق وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص، بما يتّسق مع رؤية السعودية 2030.

للاطلاع على المزيد



زاوية الإسكوا

المنتدى العربي للمنافسة السابع، دبي

28 و29 تشرين الأول/أكتوبر 2026

يُعقد المنتدى العربي للمنافسة في نسخته السابعة في دبي يومي 28 و29 تشرين الأول/أكتوبر 2026، بتنظيم الإسكوا وبالتعاون مع الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبالشراكة مع إدارة المنافسة في وزارة الاقتصاد والسياحة الإماراتية. وسيتناول المنتدى انعكاسات التحوّل الرقمي على سياسات المنافسة في المنطقة العربية.

لمزيد من المعلومات

المنتدى العربي للمنافسة السادس، بغداد

28 و29 أيار/مايو 2025

عُقدت النسخة السادسة في بغداد يومي 28 و29 أيار/مايو 2025، بتنظيم مشترك مع مجلس المنافسة ومنع الاحتكار العراقي، وتركّزت على إنفاذ قوانين المنافسة في ضوء التحوّل الرقمي. ومنذ نسخته الأولى عام 2020، استقطب المنتدى أكثر من 300 مسؤول رفيع المستوى في مجال المنافسة.

صفحة الحدث





الإسكوا تُجري تقييمات للمنافسة

دراسة سوق مواد البناء في سلطنة عُمان

نيسان/أبريل – حزيران/يونيو 2026



تواصل الإسكوا إجراء تقييمات للمنافسة ودراسات قطاعية للأسواق دعماً لسلطات المنافسة في المنطقة. ففي إطار التعاون مع مركز حماية المنافسة ومنع الاحتكار بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في سلطنة عُمان، تُجري الإسكوا دراسة معمّقة لسوق مواد البناء.

عُقدت ورشة أولى في 9 نيسان/أبريل 2026 في مسقط لمراجعة النتائج الأولية، تلتها ورشة تحقّق يومي 9 و10 حزيران/يونيو 2026 ومشاورات ثنائية مع القطاع الخاص والمستثمرين في 11 حزيران/يونيو غطّت الإسمنت والحديد والألمنيوم والأنابيب والدهانات والكابلات والبلاط والسيراميك والرخام. وتهدف الدراسة إلى تعزيز كفاءة السوق والمنافسة العادلة ودعم أهداف التنويع الاقتصادي في السلطنة.

صفحة الحدث

الإسكوا تدرّب القضاة والمدّعين العامّين في الإمارات على قانون المنافسة الجديد

تشرين الثاني/نوفمبر 2025



نظّمت الإسكوا بالتعاون مع إدارة المنافسة في وزارة الاقتصاد والسياحة في الإمارات العربية المتحدة أول ورشة تدريبية موجَّهة إلى القضاة والمدّعين العامّين حول قانون المنافسة الجديد، وذلك في دبي من 10 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

وتركّزت الورشة على تفسير وإنفاذ المرسوم بقانون اتحادي رقم 36 لسنة 2023 الذي حدّث نظام المنافسة في الدولة. وتضمّنت ستّ جلسات جمعت بين التحليل القانوني والاقتصادي ودراسات حالة مقارنة من الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية ودول أخرى، بهدف بناء قدرات الجهاز القضائي والنيابة العامة على معالجة قضايا المنافسة والفصل فيها استناداً إلى الأدلة.

صفحة الحدث



إطار رصد المنافسة في الأسواق: أداة لوحات المعلومات

منشور · تموز/يوليو 2025

إطار قائم على البيانات يساعد سلطات المنافسة العربية على رصد التركّز السوقي والحصص والاندماجات ودخول الأسواق، وإجراء تقييمات فعّالة للمنافسة.

راجع المنشور



تعزيز القدرة التنافسية التجارية للبنان: المغرب وتركيا بوّابتين إلى الاتحاد الأوروبي

موجز سياساتي · حزيران/يونيو 2026

موجز من مجموعة الحوكمة ومنع النزاعات يربط ضعف الصادرات اللبنانية بضعف إنفاذ المنافسة والحواجز غير الجمركية، ويقترح الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية.

راجع الموجز



الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

تتناول السلسلة تقييماً لـ 22 دولة عربية في خمسة مجالات قانونية هي: المنافسة، وحماية المستهلك، ومناهضة الفساد، والاستثمار الأجنبي المباشر، وقانون الشركات. ويُظهر تتبّع المستجدات تحسّن درجة التقييم الإقليمي للمنافسة من الفئة المتوسطة في عام 2021 إلى الفئة المتقدّمة في عام 2024.

راجع التقرير



بوّابة التشريعات العربية

منصّة رقمية دينامية تتيح الوصول إلى التشريعات المتعلقة بالأعمال في المنطقة العربية، وتدعم البحث المقارن وإعداد السياسات المبنيّة على الأدلة. وتتضمّن الآن تصوّرات بيانية تفاعلية تعرض أحدث نتائج تقييم الأطر التشريعية لبيئة الأعمال.

لزيارة موقع البوابة

في عام 2026

22
دولة عربية مشمولة بالتقييم في خمسة مجالات قانونية ضمن سلسلة الأطر التشريعية لبيئة الأعمال.

3
قوانين منافسة جديدة أو معدَّلة أُقرّت في المنطقة خلال الفترة (فلسطين والأردن والكوميسا).

7
دول عربية أعضاء من أصل 22 باتت مشمولة بنظام الكوميسا الجديد للمنافسة وحماية المستهلك.

أعدّت هذه النشرة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة، وذلك كجزء من جهودها المستمرة الهادفة إلى دعم تطوير سياسات المنافسة وحماية المستهلك في المنطقة العربية.

للاستفسارات أو الملاحظات، يرجى التواصل مع:
ناتالي خالد
البريد الإلكتروني: khaled@un.org